

تراجع سعر برميك النفط في لندن أمس، نتيجة بيانات اوضحت أن اقتصاد منطقة اليورو تقلص بنسبة 0,6% خلال الربع الأخير من عام 2012 أعلى من الـ 0,4% التي كانت متوقعة

117,85

دولارا

سجّل سعر اونصة الذهب ارتفاعاً أمس، وصدف فوق أدنى مستوي خلال خمسة أسابيع سجلته هذا الأسبوع. وقد تباطأ الاستثمار في الذهب هذا العام مع أماله بانتعاش اقتصادي

1647,8

دولارا

في حركة تعكس الأداء الاقتصادي الضعيف لكبرى اقتصاديين في الوحدة النقدية وأوروبا عموماً. ألمانيا وفرنسا، انخفض سعر صرف اليورو أمام الدولار بنسبة قريبة من 1% أمس

1,332

دولار

الارباح التي حققتها شركة «Nestle» في عام 2012. مرتفعة بنسبة 11,5% عن العام السابق، وتمتلك الشركة السويسرية الأصل 461 مصنعاً في 83 بلداً، وتشغّل 330 ألف موظف

11,55

مليار دولار

تقرير

«طابق الميقاتي» بنكهة جنبلاطية

جدول أعمال «التنظيم المدني» لا يتضمن زيادة عامه الاستثمار



العريضي يتولى اعداد مشروع جديد من طابق الميقاتي (أرشيف - هيثم الموسوي)

لا يزال «طابق الميقاتي» ركيزة الرئيس نجيب ميقاتي الأساسية لتمويل سلسلة الرتب والرواتب. بعض الوزراء طالبوه بعدم ربط السلسلة بهذا الاقتراح، إلا أن ميقاتي طلب من النائب وليد جنبلاط تسهيل هذا الملف في وزارة الأشغال الوصية على المجلس الأعلى للتنظيم المدني

محمد وهبة

«في النصف الثاني من شباط، ستكون هناك قرارات بالنسبة إلى ملف تمويل «سلسلة الرتب والرواتب». هذا ما قاله وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس لـ «الأخبار» رداً على ما يتردد عن «مطالبة» الحكومة في إقرار تمويل سلسلة الرتب والرواتب. وفي اعتقاد نحاس أن الكلام المتداول عن المطالبة، ينم عن جهل بالخطوات التي قامت بها الحكومة في هذا المجال، والتي ستثمر قرارات في مجلس الوزراء قريباً.

الخبرة التي يشير إليها نحاس هي تلك التي كشف عنها الوزيران مروان خير الدين وغازي العريضي. فالأول أوضح في أكثر من مناسبة أن مشروع زيادة عامل الاستثمار بمعدل 10% يوفر عائدات إجمالية بقيمة مليار دولار. أما الثاني، فقد عكف خلال الأسابيع الماضية على إنجاز دراسة تتضمن صيغة جديدة من اقتراح زيادة عامل الاستثمار (طابق الميقاتي) مختلفة عن الاقتراح السابق ومقبولة من المجلس الأعلى للتنظيم المدني. لكن العريضي لم يكتف بهذا الأمر، فقد كشف للوزراء خلال الجلسة التي عقدت أول من أمس أن المجلس الأعلى للتنظيم المدني «على اطلاع على الصيغة الجديدة من اقتراح زيادة معدل الاستثمار بنسبة 10%».

لم يكشف عن هذا الأمر بهذه البساطة، إذ إن ترتيب كل هذه العناصر في وقت متزامن جاء إثر موقف مختلف للوزير العريضي. فالأخير أعلن أمام المجلس الأعلى للتنظيم المدني، رفضه اقتراح زيادة عامل الاستثمار وكان مسروراً جداً بخلاصة ما توصل إليه المجلس الأعلى لدى دراسته مشروع «طابق الميقاتي» في المرة الماضية حين هشم كل عناصر المشروع.

لكن ما حصل، وفق مصادر مطلعة، أن الرئيس نجيب ميقاتي أجرى اتصالاً برئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط، طالباً منه تسهيل إقرار هذا الأمر لتمويل سلسلة الرتب والرواتب والتي لم يعد ممكناً التراجع عنها، لافتاً إياه إلى أنه ليس مستعداً للسير بعملية التمويل عن

«**العريضي ينسق مع المدير العام للتنظيم المدني لوضع دراسة عن زيادة عامه الاستثمار من دون علم أعضاء المجلس**

«**رئيس الحكومة يطلب من جنبلاط تسهيك إقرار «طابق الميقاتي»**

طريق فرض ضرائب جديدة يرفضها أصحاب العمل وهم يضغطون في هذا الاتجاه.

ويأتي كلام ميقاتي هذا بعدما تبلّغ إجابة واضحة من جمعية مصارف لبنان بأن المصارف غير مستعدة لتمويل أي زيادة جديدة تفوق سقف العجز المالي المتفق عليه، وبالتالي فإن إنفاقاً إضافياً بقيمة 1520 مليار ليرة لا يتوافق مع الحفاظ على أهداف الحكومة بعدم زيادة سقف العجز ولا مع خطتها القاضية بعدم زيادة الضرائب، أي أنه يجب أن تكون هناك خيارات بديلة مستدامة ومستقرّة.

لذلك، فإن أفضل الخيارات بالنسبة إلى ميقاتي هي تلك المتصلة بزيادة عامل الاستثمار وإعادة هيكلة نظام التقاعد. وتقول المصادر إن جنبلاط تجاوب بسرعة مع طلب ميقاتي وأوعز إلى العريضي تسهيل الأمر، فعكف الأخير على درس مجموعة أرقام وخيارات يمكن أن تقنع المجلس الأعلى للتنظيم المدني. وبحسب المعلومات الواردة في التنظيم المدني، فإن العريضي كان يعمل بصورة يومية خلال الفترة الماضية مع المدير العام للتنظيم المدني بالوكالة الياس الطويل من أجل إعداد صيغة جديدة من مشروع زيادة عامل الاستثمار المعروف بـ «طابق الميقاتي». هكذا عاد «طابق الميقاتي» إلى الواجهة من جديد. عادت طبخة ميقاتي بنكهة جنبلاطية. مهما كان شكلها ونوعها، إلا أن هذه «الطبخة» لن تثل أي مديح المجلس الأعلى للتنظيم المدني في جلسته المقررة اليوم. فأعضاء المجلس الذين اتصلت بهم «الأخبار» أمس فوجئوا بأن هذا الاقتراح لا يزال وارداً، ولا سيما أن الرئيس ميقاتي كان قد أعطى عضو المجلس نقيب المهندسين إبلي بصيص وهدأ بأن لا يناقش أي اقتراح من هذا النوع إلا بصورة علمية وصحيحة، ولا سيما أن موقف المجلس الأعلى للتنظيم المدني من الاقتراح السابق لم يكن مبنياً على أي خلفيات سياسية، بل استند إلى ثوابت علمية وواقعية. «فهل من المعقول أن يطرح الموضوع للنقاش يوم الجمعة ويعرض الثلاثاء على طاولة مجلس الوزراء. إنه استخفاف بالمجلس الأعلى من العريضي ومن المدير العام للتنظيم المدني الذي لم

يبلغ المجلس أي شيء عن هذا الأمر» يقول عضو في المجلس الأعلى. وما يعزّز هذا الواقع، أن جدول أعمال المجلس الأعلى، وفق المناهجين، لا يتضمن أي اقتراح أو دراسة عن زيادة عامل الاستثمار، غير أن الياس الطويل تلقى إبعازاً من العريضي بأن يطرح هذا الأمر من خارج جدول الأعمال، إذ لا يريد العريضي أن يرفع الاقتراح إلى مجلس الوزراء من دون موافقة المجلس الأعلى، لأن هذا الاقتراح لا يمكن أن يتحوّل إلى اقتراح قانون من دون رأي المجلس الأعلى للتنظيم المدني. وبحسب المعطيات المتداولة بين عدد من الوزراء، فإن ميقاتي كان يماطل خلال الفترة الماضية في انتظار إنجاز العريضي دراسته لمشروع زيادة عامل الاستثمار والإيرادات المقترحة منه، ولم يخصص أي جلسة لمجلس الوزراء لدرس ملف سلسلة الرتب والرواتب لا تحت ضغط الوزراء الذين طالبوه خلال الفترات السابقة بإنهاء هذا الأمر، ولا تحت ضغط إضرابات وتحركات هيئة التنسيق النقابية... فالأمر كله كان متعلقاً بـ «الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها ميقاتي لإحالة ملف تمويل سلسلة الرتب والرواتب على مجلس الوزراء» يقول مصدر وزاري. ويشير هذا المصدر إلى أنه في موازاة تركيز ميقاتي في الجلسة على «طابق الميقاتي» فإن هناك وزراء آخرين ينتظرون الفرصة لإعادة طرح كل ما اتفق عليه سابقاً، مثل ضريبة الريح العقاري، والأملاك البحرية... ويجزم بعض الوزراء بأن إعادة هيكلة النظام التقاعدي ستكون من ضمن طروحات ميقاتي أيضاً.

أخبار

ميقاتي يُعطي الهيئات أكثر مما تطلب

فبحسب الرئيس السابق لجمعية الصناعيين، أحد الفاعلين في وسط طرف «أصحاب العمل» في لبنان، جاك صراف، فإن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ورئيس الهيئات الاقتصادية، عدنان القصار، استوعبا الخلافات التي كانت قد نشأت مع تشكيل حكومة «كلنا للعمل». وبرأيه، فإن تأجيل الحوار الاقتصادي الذي انطلق أخيراً بين الطرفين، على أن ينتهي في آخر شباط الجاري بـ «خطة اقتصادية»، «يصب في مصلحة الهيئات الاقتصادية من خلال قطفها مطالب أكثر مما كانت تحصل عليه في السابق». ودعا في حديث مع وكالة الأنباء «المركية» إلى سحب موضوع تصحيح الأجور من التداول!

تجارة حزة أميركية - أوروبية توفر 269 مليون دولار يومياً

غداة تشديد الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطابه الأخير عن «حال الاتحاد»، على أهمية اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، صدر عن المفوضية الأوروبية تأكيد بأن الطرفين متفقان على استكمال البحث في هذا الشأن. ولكن ماذا يعني تحديداً هذا الاتفاق؟ يصل التبادل التجاري بين هاتين القوتين إلى مليار يورو يومياً، وفقاً للحسابات التي تحدّث عنها المفوض الأوروبي كارل دو غوشت أخيراً: أي ما يُعادل 2,69 مليار دولار يومياً. ويؤكد المفوض أن «هناك توافقاً ظاهراً بأن 10% من كلفة السلع هي عبارة عن رسوم ناجمة عن الحواجز التجارية». هذا يعني أنه يُمكن توفير 269 مليون دولار يومياً من كلفة التجارة بين الطرفين. ولكن الأهم من هذا هو أن هكذا اتفاقية تؤدي إلى تحفيز اقتصادي البلدين على نحو ملحوظ في هذه المرحلة من التباطؤ الاقتصادي الحاد.

4405

اطنان

الطلب العالمي على الذهب خلال عام 2012، متراجعاً بنسبة 4% مقارنة بالعام السابق، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2009، وفقاً لما أعلنه مجلس الذهب العالمي الذي يعكس مصالح الفاعلين في صناعة هذا المعدن. ويعود تقلص الطلب إلى تراجع مشتريات الحلّي في البلدان الآسيوية وهبوط الاستثمارات في السبائك في الغرب. ويتوقّع المجلس أن يراوح سعر أونصة الذهب بين 1625 دولاراً و1695 دولاراً هذا العام.

يُشار إلى أنه رغم تراجع الطلب، سجّلت قيمة الذهب المبيع مستوى قياسياً بلغ 236,4 مليار دولار.